

مؤقت

السنة السبعون

الجلسة **٧٤٨٨**

الاثنين، ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٥، الساعة ٠٠/٠٩

نيويورك

الرئيس	السيد مكولي	(نيوزيلندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	الأردن	السيدة قعوار
	إسبانيا	السيد أويارثون مارتشيسي
	أنغولا	السيد لوكاس
	تشاد	السيد شريف
	شيلي	السيد باروس ميليت
	الصين	السيد ليو جيايي
	فرنسا	السيد دولاتر
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميريث كارينيو
	ليتوانيا	السيدة ياكوبونيه
	ماليزيا	السيد إبراهيم
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	نيجيريا	السيد لارو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور

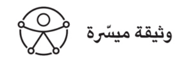
جدول الأعمال

عدم الانتشار

1522382 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ٠٥/١٠.٠٩.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

عدم الانتشار

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي ألمانيا وجمهورية إيران الإسلامية للمشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد توماس ماير – هارتنغ، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، للمشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله. معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2015/547 التي تتضمن نص مشروع قرار أعد في سياق المشاورات التي أجراها المجلس في وقت سابق.

وأفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وأود أن أشكر جميع أعضاء المجلس على مشاركتهم في تقديم مشروع القرار، الذي أصبح الآن نصا رئاسيا .وأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، الأردن، إسبانيا، أنغولا، تشاد، شيلي، الصين، فرنسا، جمهورية فنزويلا البوليفارية، ليتوانيا، ماليزيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيجيريا، نيوزيلندا، الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نتيجة التصويت ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيدة باور (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): لقد اعتمدنا اليوم القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) الذي يجسد خطة العمل الشاملة المشتركة المتفق عليها في فيينا قبل ستة أيام.

والآن فقد أصبح الكثيرون على علم بالمبادئ الأساسية لذلك الاتفاق الذي من شأنه أن يؤدي – في حال تنفيذه – إلى قطع جميع سبل الحصول على المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية في جمهورية إيران الإسلامية، في ذات الوقت الذي ينشئ فيه نظاما صارما للتفتيش والشفافية للتحقق من امتثال إيران لالتزاماها ذات الصلة .ومن شأن خطة العمل أن تخفض عدد أجهزة الطرد المركزي الإيرانية بما يعادل الثلثين، فضلا عن منع إيران من إنتاج البلوتونيوم الصالح لصنع الأسلحة. وبموجبها ستتخلص إيران أيضا من نسبة ٩٨ في المائة من مخزونها من اليورانيوم المخصب. وبذلك ستنخفض من كمية تمكنها من إنتاج ما يقرب من ١٠ قطع من الأسلحة النووية إلى كمية ضئيلة مما هو مطلوب لإنتاج قطعة واحدة فحسب من السلاح النووي. ومن شأن الاتفاق أن يزيد الوقت اللازم لتمكين إيران من إنتاج اليورانيوم الصالح لصنع للأسلحة النووية بأربعة أضعاف – أي من التقديرات الحالية التي تتراوح بين شهرين إلى ثلاثة أشهر إلى سنة كاملة. ويطالب الاتفاق أيضا إيران وجميع الدول بالامتثال للقيود الملزمة قانونا والمفروضة على الأنشطة المتعلقة بالأسلحة النووية والتقليدية والمتعلقة بالقذائف التسيارية.

وينتظر بدء نفاذ الالتزامات الواردة خطة العمل الشاملة المشتركة بعد مرور تسعين يوما من اليوم، حين تكون قد أتيحت الفرصة لعواصم البلدان وهيئاها التشريعية للنظر بعناية في أحكام الاتفاق. ولن يبدأ التخفيف من الجزاءات المفروضة على إيران إلا حين تكمل الخطوات اللازمة لمواءمة برنامجها

النووي مع الاتفاق المبرم على نحو يمكن التحقق منه. ومن المهم أن نقفز اليوم من خطة العمل إلى الدروس المستفادة منها على نطاق أوسع بشأن إنفاذ المعايير العالمية، والدور الأساسي الذي تؤديه الدبلوماسية، والتحلي باليقظة على نحو مستمر، فضلا عن الضرورة المطلقة لوحدة مجلس الأمن.وهي دروس ستكون لها آثار على ضمان تنفيذ الاتفاق والتصدي للأزمات الأخرى التي تواجهنا اليوم على حد سواء.

نحتفل هذا العام بمرور ٧٠ عاما على تأسيس الأمم المتحدة، التي وصفها أمينها العام الثاني، داغ همرشولد، بعبارته الشهيرة: ”بأنها لم تنشأ لكي تدخلنا إلى الجنة، بل لكي تنقذنا من الجحيم“.

في أعقاب الخسائر الفادحة في الأرواح في الحرب العالمية الثانية والمعاناة التي لا حدود لها التي تسببت فيها، اجتمع ممثلو الدول من جميع أرجاء العالم في سبيل هدف – هو إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب.

إن الدرس الأول الذي يمكن أن نستخلصه من الكيفية التي تم بها تأمين التوصل إلى هذا الاتفاق هو أن التوافق على المعايير العالمية، مثل مكافحة انتشار الأسلحة النووية، لا يكفي. إذ يجب على المجلس وجميع بلدان الأمم المتحدة أن تتخذ بالفعل خطوات لإنفاذ المعايير العالمية. في عام ٢٠٠٦، ورداً على جهود إيران الرامية إلى تطوير برنامج للأسلحة النووية، وضع مجلس الأمن موضع التنفيذ واحداً من أشد نظم الجزاءات في تاريخه، والذي استُكمل بجزاءات قوية فرضتها الولايات المتحدة والعديد من البلدان الأخرى والاتحاد الأوروبي. وفي مواجهة استمرار عدم امتثال إيران، شددت الأمم المتحدة جزاءاتها في الأعوام ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ و ٢٠١٠. وكان لنظام الجزاءات دور بالغ الأهمية في المساعدة على إرساء الأسس للمحادثات التي نشأت عنها خطة العمل الشاملة المشتركة.

والدرس الثاني واحد أوضحه ببلاغة قبل أكثر من ٥٠ عاماً الرئيس جون إف. كيندي وكرره الرئيس أوباما في الأسبوع الماضي: ”دعونا لا نتفاوض أبداً بدافع الخوف، ولكن دعونا لا نَخَفْ أبداً من التفاوض“. وبالنظر إلى الخسائر الإنسانية الفادحة للحرب، علينا مسؤولية اختبار الدبلوماسية. في عام ٢٠١٠، عندما كانت سوزان رايس سفيرة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة تتكلم في القاعة بعد تعزيز المجلس للجزاءات على إيران، أشارت إلى الطرق التي انتهكت بها إيران التزاماتها تجاه الوكالة الدولية للطاقة الذرية والتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن السابقة. ومع ذلك فإنها قالت أيضاً:

> ”تؤكد الولايات المتحدة مجدداً التزامنا بالانخراط في دبلوماسية فعالة ومبتكرة تقوم على المبادئ. وسنبقى مستعدين لمواصلة الدبلوماسية مع إيران وقادتها“ (S/PV.6335، الصفحة ٦).

وعندما برزت فرصةٌ ذات مصداقية من أجل المفاوضات، كان ذلك بالضبط هو ما قامت به الولايات المتحدة والأعضاء الآخرون في مجموعة ٥+١– المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا وروسيا والصين – والاتحاد الأوروبي.

كانت هناك العديد من المناسبات خلال هاتين السنتين الماضيتين من المفاوضات العسيرة حيث كان ممكناً أن ينسحب أي طرف منها. وقد بدت المسافات متباعدة جداً، إذ كان التاريخ الذي بيننا مريراً وانعدام الثقة الناجم عنه كان حاسماً. لكن الولايات المتحدة وشركاءنا كانوا يعلمون أن علينا مسؤولية محاولة تجاوز هذه العقبات وحل الأزمة سلمياً. وما على المرء إلا أن يقضي أسبوعاً في مجلس الأمن – أي أسبوع – ويستمع إلى الروايات التي تُحكى عن الدماء والحسرة في اليمن وسورية وجنوب السودان ودارفور ومالي وليبيا أو أي جزء آخر من العالم يعاني ويلات النزاع ليتذكّر عواقب الحرب. وفي بعض الأحيان، كما يوضح ميثاق الأمم المتحدة والتاريخ، يكون استخدام القوة مطلوباً، ولكن علينا جميعاً مسؤولية العمل بنشاط عبر قنوات الدبلوماسية لمحاولة تحقيق أهدافنا بالوسائل السلمية.

لا يغير هذا الاتفاق النووي من قلقنا العميق إزاء انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها الحكومة الإيرانية أو إزاء عدم الاستقرار الذي تؤججه إيران بخلاف برامجها النووية – من دعم لوكلائها الإرهابيين إلى تهديداتها المتكررة ضد إسرائيل إلى أنشطتها الأخرى المزعزعة للاستقرار في المنطقة. هذا هو السبب في أن الولايات المتحدة ستواصل الاستثمار في أمن حلفائنا في المنطقة والسبب في أننا سنواصل جزاءاتنا ذات الصلة بدعم إيران للإرهاب وبرنامجها للقذائف التسيارية وانتهاكات حقوق الإنسان.

ولن يخفف هذا الاتفاق بأي حال من سخط الولايات المتحدة إزاء الاحتجاز التعسفي لمواطني الولايات المتحدة من قبل حكومة إيران. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أدعو إيران مرة أخرى إلى الإفراج فوراً عن جميع الأمريكيين المحتجزين ظلماً: سعيد عابديني، المسجون بسبب معتقداته الدينية؛ وأمير حكمتي، المتهم زوراً بالتجسس؛ وجيسون رضائيان، مراسل صحيفة واشنطن بوست الذي كان يغطي قبل عام فقط المفاوضات النووية. كما أدعو إيران إلى المساعدة في تحديد مكان روبرت ليفنسون، الذي اختفى في إيران منذ عام ٢٠٠٧. لا ينبغي أن تضطر أسرة إلى تحمل الألم الذي تكابده أسر عابديني وحكمتي ورضائيان وليفنسون، ولن يهدأ لنا بال إلى أن يعودوا إلى وطنهم الذي ينتمون إليه.

ولكن منع إيران من الحصول على سلاح نووي ليس هاماً بصرف النظر عن هذه الأفعال الأخرى المزعزعة للاستقرار وحسب، بل هامٌ على الأغلب بسببها. وكما أشار الرئيس أوباما:

”ذلك بالتحديد هو السبب في أننا نتخذ هذه الخطوة – لأن إيران مسلحة بأسلحة نووية ستكون أكثر زعزعة للاستقرار وأكثر خطورة بكثير على أصدقائنا والعالم“.

وفي حين أن هذا الاتفاق لا يعالج العديد من شواغلنا العميقة، فمن شأنه إذا ما نُفِّذ أن يجعل العالم أكثر أمناً وأماناً.

وفي حين أن الوصول إلى هذا الاتفاق أمر مهم، فإن عملنا أبعد ما يكون عن الانتهاء. في الأشهر بل وفي السنوات المقبلة، يجب على المجتمع الدولي أن يطبّق الصّرامَة عينَها لضمان الامتثال لخطة العمل الشاملة المشتركة كما فعلنا في صياغتها والتفاوض عليها. هذه نقطتي الثالثة – فالتنفيذ هو كل شيء. وهذا بالضبط سبب إنشاء العديد من تدابير التحقق في هذا الاتفاق. ستمنح خطة العمل الشاملة المشتركة للوكالة الدولية للطاقة الذرية حق الوصول حينما وحيثما تحتاج إليه، بما في ذلك الاحتواء والمراقبة على مدار الساعة سبعة أيام في الأسبوع لمرافق إيران النووية المعلنة. وسيكون للمفتشين حق الوصول إلى سلسلة الإمداد بكاملها التي تدعم برنامج إيران النووي السلمي، من التعدين والاستخراج إلى التحويل والتخصيب وتصنيع الوقود، والمفاعلات النووية والوقود المستهلك. وإذا لم يتم اتباع شروط الاتفاق، فيمكن إعادة تفعيل كل الجزاءات التي عُلّقت، وإذا رأت الولايات المتحدة أو أي طرف آخر مشارك في خطة العمل أن إيران تنتهك التزاماتها، فيمكننا أن نُطلق عملية في مجلس الأمن تعيد العمل بجزاءات الأمم المتحدة.

إن الدرس الرابع والأخير الذي يمكننا أن نستخلصه من العملية التي أدت بنا إلى هنا اليوم هو أنه عندما تتحد دولنا حقاً لمواجهة الأزمات العالمية، فإن تأثيرنا يزداد باطراد. لقد فهم مؤسسو الأمم المتحدة هذا المفهوم بصورة جوهرية وكرسوه في الميثاق، الذي يدعو كلاً منا إلى ”أن نضم قوانا كي نحتفظ بالسلم والأمن الدولي“. لقد أصبح من البديهيات في القرن الحادي والعشرين أن ما في وسع دولنا أن تفعله لتعزيز السلام والعدالة والكرامة الإنسانية بالعمل معاً أكثر مما يستطيع أي بلد واحد أن يحققه بمفرده، وأنه في الواقع لا يسعنا معالجة أصعب مشاكل العالم إلا عندما نعمل كأمم متحدة.

وعلى الرغم من أننا لا نرى ما يكفي من الوحدة هنا في الأمم المتحدة، إلا أن البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة

اتحدت إلى حد كبير خلف قضية منع الانتشار النووي في إيران، وكان الضغط المستمر المتعدد الأطراف الذي نتج عن هذه الوحدة، إلى جانب الانفتاح البالغ الأهمية في السعي إلى إيجاد حل دبلوماسي، هو ما أعطى مفاوضي مجموعة ٥ +١ والاتحاد الأوروبي النفوذ الذي يحتاجونه للتوصل إلى الاتفاق الذي من شأنه تعزيز أمننا الجماعي.

وفي الختام، فالمقياس الوحيد السليم لهذا الاتفاق ولجميع الجهود الدؤوبة التي بذلت فيه سيكون تنفيذه. تعطي هذه الصفقة لإيران فرصة لتثبت للعالم أنها تعتزم السعي إلى برنامج نووي للأغراض السلمية فقط. وإذا اغتنمت إيران تلك الفرصة؛ وإذا امتثلت للالتزامات التي قبلتها في هذا الاتفاق، كما فعلت طوال فترة المفاوضات لخطة العمل الشاملة المشتركة؛ وإن استفادت من الاحترام المتبادل والجدّ اللذين أبداهما مفاوضوها في لوزان وفيينا؛ وإذا برهنت على الرغبة في احترام المعايير الدولية التي يرتكز عليها أمننا الجماعي، فإنها ستجد المجتمع الدولي والولايات المتحدة راغبين في فتح طريق لها للخروج من العزلة وإلى زيادة مشاركتها.

ونأمل أن تختار حكومة إيران ذاك الطريق، ليس فحسبلأنه سيجعل الولايات المتحدة وحلفاءها والعالم أكثر أمناً – وهو سيفعل – ولكن أيضاً لأنه سيمكّن الشعب الإيراني بصورة أكمل، ونحن جميعاً نرغب في رؤية هذه الطاقات الكامنة وقد تحررت. ولكن دعونا نفكر للحظة واحدة في مدى زيادة فعالية المجلس إذا كان لنا أن نتبع النهج نفسه في معالجة الأخطار الأخرى التي تهدد السلام والأمن اليوم: الإنفاذ الصارم؛ والاستعداد لأن نتابع بلا كلل الدبلوماسية الحازمة والمبدئية، حتى عندما تبدو الفرص غير مؤاتية؛ والالتزام ليس فقط بالقرارات ولكن بتنفيذها الكامل؛ ورغبة في التغلب على الانقسامات لتعزيز أمننا الجماعي.

وإذا فعلنا ذلك كلّه، فيمكننا أن نتصور ما يمكن أن نتمكّن من تحقيقه للتخفيف من المعاناة المروعة في سورية اليوم، وللتقدّم الذي يمكن للأمم المتحدة أن تحرزه في حال أننا قمنا بحشد نفس الإرادة السياسية للنهوض بحقوق الإنسان لأضعف الناس في العالم كما عملنا على قطع الطريق على إيران نحو الأسلحة النووية. كم سيزيد عدد الفتيات اللاتي سيرتدن الصفوف الدراسية في جميع أنحاء العالم؟ وكم سيزيد عدد أمراء الحرب والدكتاتوريين الذين سيكونون خلف القضبان في جميع أرجاء العالم؟ وإننا لنشعر بالضآلة حين نتصور عِظَم ما يمكننا تحقيقه. وينبغي أن يدفعنا ذلك لفعل ما هو أكثر بكثير.

السيد ليو جيايي (الصين) (تكلم بالصينية): قبل بضع دقائق، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، بشأن المسألة النووية الإيرانية، الذي أيد فيه خطة العمل الشاملة المشتركة التي تم التوصل إليها في هذا الشأن من قبل مجموعة ٥+١– الصين وفرنسا والاتحاد الروسي وألمانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية – في فيينا في ١٤ تموز/يوليه.

وبالرغم من النجاحات والإخفاقات، أسفرت الجهود المبذولة فيما يتعلق بمسألة إيران النووية على مدى ما يزيد عن السنوات العشر الماضية أخيراً عن التوصل إلى حل سياسي. ومع إبرام خطة العمل الشاملة المشتركة، جرى صون النظام الدولي لعدم الانتشار النووي. قطعتإيران التزاما سياسيا بعدم تطوير الأسلحة النووية، وفي الوقت نفسه فقد منحت الحق المشروع في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. كما بدأ فصل جديد في علاقات إيران مع جميع الأطراف.

يزود إبرام خطة العمل الشاملة المشتركة العلاقات الدولية المعاصرة بإلهام بعيد الأثر. أولا، لإقامة نوع جديد من العلاقات الدولية ترتكز على المنفعة المتبادلة والنتائج المفيدة لجميع الأطراف أهمية حيوية قوية. تتعلق المسألة النووية الإيرانية بالمصالح المباشرة بل والأساسية لجميع الأطراف. ، وما كان ليتسنى التوصل إلى خطة العمل الشاملة المشتركة، بدون روح تحقيق المنفعة للجميعوإن تم التوصل إليها، ما كان لها أن تستمر طويلا.

ثانيا، من الضروري مواصلة المسيرة في البحث عن حلول سياسية للقضايا الرئيسية. ومهما كانت صعوبة العملية، فإن الحل السياسي هو دائما الطريق العاملي الوحيد الناجع. وخطة العمل الشاملة المشتركة هي أيضا مثال ناجح على كيفية تناول مسائل البؤر الساخنة الأخرى على الصعيدين الإقليمي والدولي عبر الوسائل السياسية والدبلوماسية.

ثالثا، من الممكن تحقيق النجاح ما دام يجري الحفاظ على الثقة ويتم إبداء الإرادة السياسية وتبذل الجهود الدؤوبة في سياق السعي إلى التوصل إلى حلول سياسية. إن اتخاذ المجلس للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، الذي يؤيد خطة العمل الشاملة المشتركة، خطوة هامة في عملية تنفيذ الاتفاق. هذه بداية طيبة. وتنفيذ الاتفاق خلال السنوات العشر القادمة سيكون أكثر أهمية، وسيكون من الضروري خلال ذلك التقيد بالمبادئ التالية:

أولا، لا بد من تنفيذ قرار المجلس وخطة العمل الشاملة المشتركة بطريقة متوازنة ودقيقة وشاملة. ينبغي لجميع الأطراف الوفاء بفعالية بالالتزامات التي قطعتها والتنفيذ الجاد والفعال لجميع أحكام الاتفاق. وثانيا، وفقا لمبادئ الاحترام المتبادل والمساواة والمنفعة المتبادلة، من الضروري حل الخلافات التي يمكن أن تنشأ أثناء عملية التنفيذ بصورة مناسبة، وإظهار حسن النية ومواصلة المسيرة لتنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة. وثالثاً، من الضروري إجراء تقييم للخبرات والممارسات الجيدة خلال عملية التنفيذ باستمرار، والحفاظ على فعالية الآلية ذات الصلة وبذل جهود إيجابية لصون السلام العالمي وتعزيز الاستقرار الإقليمي، وتحسين العلاقات فيما بين جميع الأطراف.

وما فتئت الصين تعمل بشكل بناء بغية مفاوضات مثمرة بشأن المسألة النووية الإيرانية. وسنواصل تقديم إسهامات جديدة لتنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة على نحو مسؤول.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): ترحب فرنسا باتخاذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، الذي يمثل لحظة تاريخية للسلام والأمن الدوليين وبالنسبة لمجلس الأمن. بعد ١٢ سنة من الأزمة النووية، وبعد أشهر عديدة من أشهر التفاوض المكثفة، تم التوصل إلى اتفاق مع إيران أخيرا في فيينا في ١٤ تموز/يوليه. أولاً، يرسم الاتفاق مسارا صعبا صوب إرساء الثقة في الطابع السلمي الحصري لبرنامج إيران النووي. كما يؤكد على أهمية وفعالية نظام عدم الانتشار. كما سيسهم الاتفاق في تحقيق الاستقرار الإقليمي والدولي، لأن إيران حائزة لأسلحة نووية من شأنها أن تزيد من زعزعة استقرار منطقة تعاني بالفعل من العديد من الأزمات. وعلى العكس من ذلك، سنتمكن معا من خلال هذا الاتفاق من كتابة فصل جديد في تاريخ المنطقة. والأهم، تعززت سلطة المجلس ونظام أمننا الجماعي بفضل هذا الاتفاق. إذا تم الاضطلاع بالالتزامات، سيتم تسوية إحدى أخطر الأزمات خلال السنوات ال ٢٠ الماضية سلميا من خلال الحوار والتفاوض.

ويشكل هذا الاتفاق أولا وقبل كل شيء نجاحا للسبل التي اتبعناها. وكما يعلم المجلس، منذ بداية الأزمة عام ٢٠٠٣، أولت فرنسا جنبا إلى جنب مع ألمانيا والمملكة المتحدة الأولوية للحوار طوال ما أصبح يعرف بأسلوب النهج المزدوج، وهو المفاوضات والجزاءات. واعتقدنا أنه بدون الحزم والضغط من المجتمع الدولي، ستذهب الدعوات إلى إجراء الحوار أدراج الرياح. واحتشد شركاؤنا الأمريكيون والروس والصينيون، وفي نهاية المطاف باقي أعضاء مجلس الأمن حول هذا النهج. وبذلك تمكنا من وضع إطار للحوار أتاح بعد ١٢ عاما التوصل إلى نتيجة.

جاء هذا الاتفاق أيضا نتيجة للحسم. وخلال هذه المفاوضات، لم تحد فرنسا عن موقفها المؤيد لبرنامج نووي مدني لإيران ولكنه يرفض سلاحا نوويا. في ذلك الصدد، شاركت فرنسا بحزم في السعي إلى حل عن طريق التفاوض. هذا المسار من العزم البناء مكن من التوصل إلى اتفاق قوي وملزم ودقيق وكامل وذي مصداقية أيضا وسيعمل تنفيذه الكامل على تلبية توقعات المجتمع الدولي ومعالجة شواغل الدول المجاورة لإيران.

وعلى مجلس الأمن الآن تأييد اتفاق فيينا، والعمل كضامن لتنفيذه. وبانتهاء المفاوضات، حان الآن وقت العمل والحيطة. تشمل العملية التي أبرمت حدودا واضحة ودقيقة بشأن برنامج إيران النووي، ورقابة قوية ونظام تحقق وإمكانية إعادة فرض الجزاءات بشكل تلقائي في حالة انتهاك إيران لالتزاماتها. إنها مسؤولية إيران، وفقا للجدول الزمني المحدد، أن تنفذ كامل التدابير المتفق عليها. وستضطلع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بدور رئيسي فيما يتعلق بالرقابة والتحقق، وكذلك في إبلاغ المجلس بشأن تقيد إيران بالتزاماتها. وستضطلع فرنسا إلى جانب شركائها، برصد الامتثال لهذا الاتفاق بدقة وحسن نية. وسنحكم على إيران من خلال الإجراءات التي تتخذها لإنجاح هذا الاتفاق. وسيكون دور المجلس ووحدته عاملا حاسما أيضا. إن رفع الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن على إيران مرهون باحترام التزماتها. ويجب على المجلس أن يستمر في توخي الحيطة خلال الفترة التي يغطيها الاتفاق. وخلال الخمس عشرة سنة القادمة، يجب أن يكون مستعدا لإعادة فرض الجزاءات في حالة عدم الالتزام من جانب إيران.

نبدأ اليوم معا فصلا جديدا، وأعيننا مفتوحة. ولكن لم يكتب حتى الآن أهم جزء، وستكون الأسابيع المقبلة حاسمة.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يمثل القرار الذي اتخذ اليوم ٢٢٣١ (٢٠١٥) بالإجماع دعما لخطة العمل الشاملة المشتركة، تحولا أساسيا في نظر مجلس الأمن في الحالة المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني، وذلك بهدف إيجاد حل للمسألة إلى الأبد. وبإقامة واقع جديد، لا نطوي الصفحة فحسب بل نبدأ فصلا جديدا في أعمال المجلس. ونتوقع أن تتكيف جميع البلدان بسرعة مع الظروف الجديدة وتسهم في التنفيذ الناجح للاتفاق.

لقد أيد مجلس الأمن، والمجتمع الدولي الذي يمثله، خيارا واضحا لتسوية الحالة فيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني من خلال الوسائل السياسية والدبلوماسية على أساس القانون الدولي، وفي المقام الأول معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. لقد اتخذ الخيار لصالح الاحترام المتبادل والاستقرار والتعاون. ويسرنا أن هذا القرار استند إلى النهج التدريجي والتبادلي، الذي دعمه بلدنا باستمرار في جميع مراحل المفاوضات.

لقد أكد المجلس اليوم الحق غير القابل للتصرف لإيران في تطوير برنامج نووي سلمي، بما في ذلك تخصيب اليورانيوم، مع القيام في الوقت نفسه بكفالة رقابة شاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما يكفل هذا القرار رفع عبء الجزاءات عن كاهل إيران في إطار تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة من خلال آلية واضحة وشفافة ستنفذ من خلال خطوات ملموسة قائمة على الثقة في برنامج إيران النووي، بما في ذلك تحقق الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وُضعت مصفاة موثوقة في إطار خطة العمل الشاملة المشتركة والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) سوف تضمن خضوع جميع المنازعات والاختلافات التي قد تنشأ لدى تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة إلى النظر الجماعي فيها في إطار اللجنة المشتركة بمشاركة الدول الخمس الدائمة العضوية +١، وإيران والاتحاد الأوروبي. وعلاوة على ذلك، لا يزال مجلس الأمن يقوم بدور قيادي بشأن المسائل المتعلقة بتنفيذ خطة العمل. خلال المفاوضات كنا نعرف أن خطة العمل مرهونة بموافقة مجلس الأمن، لذلك أولينا اهتماما خاصا لضمان صلاحيات هذا الجهاز واحترام دور جميع أعضائه، بما في ذلك دور الأعضاء غير الدائمين، في اتخاذ قرارات جوهرية لتنفيذ الاتفاق. ونحن ممتنون للوكالة الدولية للطاقة الذرية لاستعدادها لتولي مسؤولية الرصد والتحقق من التزامات إيران.

نأمل في أن يساعد الاتفاق مع إيران البلدان الأخرى في الشرق الأوسط وفي الخليج الفارسي على الامتناع عن التحركات المزعزعة للاستقرار، بما في ذلك في المجال النووي

وضمان أن لا تدخل المنطقة في حقبة جديدة من سباق التسلح. إننا نعمل على تهيئة الظروف المفضية إلى إقامة منطقة في الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل، والتماس نُهج مشتركة فيما بين بلدان الشرق الأوسط لبحث المسائل الأمنية الإقليمية وتوحيد جهودها الجماعية في مكافحة الخطر الإرهابي. وعقب اختتام المفاوضات، شدد رئيس الاتحاد الروسي، فلاديمير بوتين، في بيان على أن روسيا ستفعل كل ما في وسعها كي تضمن أن تصبح اتفاقات فيينا فاعلة بالكامل لتعزيز الأمن الدولي والإقليمي، والنظام العالمي لعدم الانتشار النووي، وحشد ائتلاف إقليمي واسع لمكافحة الخطر الإرهابي.

نشدد على أن عمل جميع أفرقة التفاوض يستحق أكبر درجة من الثناء. ونشيد بشكل خاص بحكومتي النمسا وسويسرا اللتين كفلتا توفير ظروف مُثلى لضمان نجاح المفاوضات. نود أيضا أن نثني على أصدقائنا من كازاخستان الذين نظموا عدة جولات من المفاوضات.

إن التوصل إلى اتفاق لحل القضايا المحيطة ببرنامج إيران النووي أظهر أنه كلما توفرت الإرادة السياسية القائمة على الواقعية واحترام المصالح المشروعة المشتركة يمكن للمجتمع الدولي حل أكثر المهام تعقدا. لقد أبدى جميع المشاركين في المفاوضات استعدادهم للانخراط في جهود جماعية. وقد تم بناء احتياطي من الثقة سيكون مفيدا جدا خلال تنفيذ الاتفاق. ونأمل من هذه التجربة القيمة جدا للجهود الجماعية غير المثقلة بالحسابات الجغرافية السياسية الأيدولوجية، أن تُسخر أيضا لحسم حالات أزمات أخرى ربما يمكن فيها ضمان النجاح من خلال العمل المشترك بصورة حصرية. وروسيا على استعداد للقيام بهذا.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): ترحب المملكة المتحدة باتخاذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). من الجدير بالذكر يؤيد القرار خطة العمل الشاملة المشتركة التي تم الاتفاق عليها في فيينا في الأسبوع الماضي. ويهيئ خط الأساس الذي يمكن الانطلاق منه لإعادة معايرة علاقتنا الواسعة مع إيران، ويوفر فرصة لنا جميعا للاشتراك مجددا اقتصاديا وثقافيا مع دولة إقليمية هامة تتولى مسؤوليتها المناسبة عنتحسين الاستقرار الإقليمي. إن ما تم اعتماده اليوم يمثل معلما هاما في تاريخ المجلس، وتتويجا للمفاوضات التي جرت طيلة أكثر من عقد من الزمان. إن خطة العمل الشاملة المشتركة تمثل إنجازا بارزا، وأنضم إلى زملائي في الإعراب عن التهاني والتقدير لكل من شارك في تلك العملية.

كثيرا ما نشجع في المجلس على حل المنازعات بالوسائل السلمية. وفي بعض الحالات، يكون التقدم بطيئا، فتظل تلك الحالات من دون حل، ولكن بينما اجتمعنا في الماضي لحض إيران على الاستجابة إلى شواغلنا، بوسعنا اليوم أن نفخر بأن إيران قد التزمت بالقيام بأعمال للاستجابة لتلك الشواغل. ويسعدني أن المجلس قد أيد بالإجماع الصفقة. إنها صفقة جيدة – جيدة للمملكة المتحدة والمجتمع الدولي، وجيدة للمنطقة، وجيدة لإيران. وإذا ما نفذت تنفيذا كاملا، فإن القرار سيتطرق إلى شواغلنا في ما يتصل بالانتشار من خلال التزامات شاملة من جانب إيران بالحد من برنامجها النووي – التزامات سيتم التحقق منها من خلال الرصد والشفافية الشاملين. وما أن تتخذ إيران خطوات بشأن برنامجها النووي، فإنها ستنعم بانفراج شامل في المجالين الاقتصادي والمالي، يمكنها من التجارة مرة أخرى وعلى نحو أكثر حرية مع بقية العالم. وفي ظل التنفيذ الكامل للصفقة ستتم معاملة إيران مثلها مثل أي دولة غير حائزة للأسلحة النووية وطرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

علينا الآن أن نتطلع إلى المستقبل وأن نتأكد من أننا جميعا نفي بالتزاماتنا لدى تنفيذنا للاتفاق. هذه مهمة لن تكون سهلة. وحتما ستكون هناك صعوبات وعقبات لا يمكن التنبؤ بها، ولكن لا بد لنا من أن نرتقي إلى مستوى التزاماتنا وأن نتصرف بحسن نية وأن نحاول، قدر الإمكان، أن نعمل معا على حل أي مشاكل تقف في طريق تنفيذ الصفقة. سيكون دور مجلس الأمن هاما. وسوف نبقي على الرقابة في تنفيذ

الاتفاق. وعلينا أيضا القيام بخطوات هامة لدعم تنفيذه. وفي بعض المجالات، سينطوي ذلك على أساليب عمل ابتكارية في المجلس. وسيتعين علينا التحلي بالمرونة والإبداعية والقيام بذلك بصورة صحيحة.

إن الصفقة تعطينا فرصة لتغيير العلاقة بين إيران ومجلس الأمن والتغيير نحو تحسين الديناميات في المنطقة وخارجها. ويمكن أن نبدأ الآن بالعمل لإعادة بناء انعدام الثقة الذي برز خلال عقود من الزمن؛ ويمكننا أن نبدأ بتطبيع علاقاتنا التي تبشر خيرا للمستقبل. ونشجع أيضا إيران على القيام بدور شفاف وبناء في الشؤون الإقليمية، بما في ذلك الأزمة الراهنة في اليمن وسورية. إذ لدى إيران الفرصة لاتخاذ قرار إيجابي بشأن مسؤولياتها في المنطقة.

إن العالم الآن مكان أكثر أمانا ارتكازا على معرفة مفادها أن إيران لا يمكنها صنع القنبلة الذرية. أشجّع جميع أعضاء مجلس الأمن على التحلي بالتصميم والشجاعة وبُعد النظر في دعم هذا المشروع، والسعي نحو تحقيق أولوياتنا العُليا، كما أظهر المفاوضون من جميع الأطراف ذلك في توصلهم إلى الاتفاق الذي أيدناه هنا اليوم.

السيد أويارثون مارتشيسي (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): نحتفل اليوم بانتصار الدبلوماسية بعد عملية مفاوضات عسيرة ومعقدة بين مجموعة ٣+٣ وإيران. أشارك في التهنئة جميع المشاركين على جهودهم والتزاماتهم. وأهنئ إيران، والولايات المتحدة، وروسيا، والصين وشركاءنا في الاتحاد الأوروبي وبالطبع المملكة المتحدة، وفرنسا وألمانيا. فقد أظهروا لنا أن ما من شيء مستحيل ما دامت هناك إرادة سياسية. لقد أعطونا أيضا قوة دفع جديدة للتصدي للتحديات الجديدة التي تواجه السلم والأمن الدوليين، كما نفعل يوميا هنا في المجلس. هذه التحديات قد تكون أحيانا هائلة مع انعدام الإلهام كالذي ساد في هذه الحالة اليوم.

في أواخر القرن الأول الميلادي، ذكر الفيلسوف بلوتارخس في كتاباته عن ”ضروب متوازية من الحياة“، وعزى فيها إلى ألكسندر الأكبر قولا يمكننا جميعا هنا اليوم أن نقره، ومؤداه أن التعامل مع الفُرص على أساس الحوار أفضل من المواجهة خدمة لمصالحنا ومنافعنا وخدمة لمصالحهم ومنافعهم. ولا يُمكن إنكار الفوائد، إذ يمكن أن تعود إيران إلى الوضع الطبيعي وسيكون العالم مكانا أكثر أمانا.

كذلك نرى بيانا على فعالية مجلس الأمن. فباتخاذ القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، أظهر المجلس تصميمه على وضع قيود على تطوير إيران لتكنولوجيات نووية حساسة يمكن أن تدعم برامجها للأسلحة النووية والقذائف. أما اليوم فقد أوفى المجلس بذلك التصميم. لا شك في أن نهج المجلس نحو المسألة الإيرانية حاسم في التوصل إلى اتفاق ويبين أننا عندما نعمل متحدين وبتصميم، يمكننا أن نجعل من المجلس أهم قيم على الأمن والسلم الدوليين. وعلاوة على ذلك، وفي عملية من الأخذ والعطاء، فإنه كلما كانت هذه الهيئة أكثر فعالية، كلما كانت أقوى وأكثر قدرة على التصدي لتحديات المستقبل.

وأمامنا الآن فرص وتحديات معا.وتنشأ الفرص المتاحة لنا حاليا من التوصل إلى اتفاق متوازن من شأنه أن يعزز نظام عدم الانتشار ويتيح فرصة هامة ينبغي عدم تفويتها.ونحن مسؤولون أيضا عن الاستفادة من أوجه التآزر التي يتيحها الاتفاق. تحقيقا لتلك الغاية، يجب علينا أن نضمن وصول العملية إلى اختتام أمثل.ويجب علينا ضمن الفرص التي يتيحها الاتفاق، أن نسلط الضوء على الأثر المفيد الذي يمكن أن تترتب عنه هذه العملية على المنطقة برمتها نظرا لأنها تشمل عنصرا من عناصر الاستقرار، على النحو الذي قال به ممثل المملكة المتحدة للتو. ويجب أن نستفيد من ذلك لكونه يوفر أساسا قيّما للعمل من أجل مكافحة خطر الإرهاب وإنهاء النزاع في الشرق الأوسط.

غير أن هناك تحديات أيضا، ما يلزمنا بتنفيذ ما اُتفق عليه في الوقت المناسب وعلى نحو فعال. وسيجتمع مجلس الشؤون الخارجية للاتحاد الأوروبي اليوم ليتخذ قرارا بشأن دور الاتحاد بموجب أحكام الاتفاق. وبعد أن تحقق الجزء الأصعب الآن، يجب علينا هنا في المجلس أن نواصل إبداء الوحدة والعزم على تنفيذ الاتفاق على النحو الواجب وإنشاء آليات المتابعة والرصد التي ستحل محل الآليات القائمة حاليا. ويجب أن نتوصل إلى أكثر الطرق فعالية لرصد القيود التي لا تزال قائمة خلال فترة زمنية معيّنة.

وعليه، فإنني أشعر - بصفتي رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)- بأني شريك أصيل في هذه العملية، وأؤكد أنني سأبذل قصارى جهدي للوفاء بدوري طوال المرحلة الانتقالية، وأن أكون عمليا للغاية فضلا عن مساعدة الدول الأعضاء في التنفيذ الكامل للاتفاق في إطار صلات كل منها بالنظام الحالي. وكما قلت في اليوم الذي قدمت فيه الولايات المتحدة مشروع القرار، فإنه يسعدني للغاية أن تنهي اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ أعمالها وألا تكون هناك ضرورة لوجودها، لأن ذلك سيعني أننا نفي بنص الرسالة التي ما فتئنا نقدمها في هذه القاعة على أساس يومي، ألا وهي أن اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧تبدو كطائر الفينيق، لا تفنى إلا لتضيء مستقبلا من السلام والأمن الدوليين. وإذ نهيئ لذلك المستقبل، فإننا نؤكد للمجلس التزام إسبانيا ودعمها الكاملين.

السيدة قعوار (الأردن): يرحب الأردن بالاتفاق الذي تم التوصل إليه حول الملف النووي الإيراني، وبالجهود السياسية والدبلوماسية عبر أشهر من التفاوض المكثف، والتي بذلتها كل من الصين، فرنسا، ألمانيا، الاتحاد الروسي المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي للتوصل إلى ذلك الاتفاق.

إن موقف الأردن كان دائما يطالب بإيجاد تسوية دبلوماسية وحل سلمي للملف النووي الإيراني. ومن هذا المنطلق يؤيد الأردن أية خطوات يمكن أن تسهم في ترسيخ السلم والأمن والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي، وخاصة في ظل الظروف والتغيرات التي تعيشها منطقتنا في الوقت الراهن. ونأمل أن يسهم هذا الاتفاق الموقّع بين مجموعة الخمسة زائدا واحدا وإيران في تعزيز الثقة بقدر كبير بين دول المنطقة، وأن يكون فاتحة لحوار أوسع نطاقا وشاملا لكل القضايا الخلافية. كما نرغب في أن تنعكس آثار هذا الاتفاق بشكل إيجابي على كافة دول المنطقة وعلى أمن شعوبها واستقرارها، وأن يشكّل خطوة بناءة نحو الحيلولة دون حدوث سباق تسلح في منطقة الشرق الأوسط وإخلائها بشكل كامل من جميع أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة النووية.

ختاما، فإننا نؤكد على أهمية دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في متابعة وتنفيذ الاتفاق، وتزويد مجلس الأمن بشكل منتظم بالتقارير ذات الصلة بتنفيذ إيران لالتزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة.

السيدة باروس ميليت (شيلي) (تكلمت بالإسبانية): نعرب عن ارتياحنا لاتخاذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، الذي يؤيد بموجبه مجلس الأمن الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين إيران والاتحاد الأوروبي/مجموعة ٣+٣ بشأن البرنامج النووي الإيراني. لقد صوتنا مؤيدين للقرار نظرا لاقتناعنا بقيمة هذا الاتفاق الذي يسهم في حل الخلافات بشأن نطاق البرنامج وآفاقه، فضلا عن التأكيد مجددا على حق جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في الاستفادة من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

ونأمل أن تمكّن العناصر الهامة المتضمنة في الاتفاق من بناء الثقة بين الأطراف، وأن تحافظ على نزاهة نظام عدم الانتشار المتعدد الأطراف، وأن تعزز دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبالتالي تشجع على مزيد من التعاون في سبيل حماية السلام والاستقرار في الشرق الأوسط.

لقد ساعد الاتفاق على إعادة تأكيد القيمة التي لا غنى عنها لدور التفاوض والدبلوماسية في إدارة العلاقات الدولية. ويدل إبداء المسؤولية والمرونة والابتكار من قبل جميع الأطراف على الإرادة والالتزام بتحقيق السلام والتعاون، وهي تشكل المبادئ التوجيهية لمنظمتنا.

ونعتزم في هذه المرحلة التاريخية، من مقعد بلدنا في المجلس وفي مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية على حد سواء، تقديم دعمنا الكامل للتنفيذ الفعال والسلس لهذا الاتفاق.وعليه، نأمل أن يسهم الاتفاق في بناء الثقة وتهيئة ظروف أفضل لصون الأمن الإقليمي والعالمي.

السيد راميريث كارينيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): لقد شاركت جمهورية فنزويلا البوليفارية في تقديم مشروع القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) وصوتت مؤيدة له، علما بأنه يصدّق على الاتفاقات التي تم التوصل إليها بين مجموعة الخمسة زائدا واحدا والاتحاد الأوروبي وجمهورية إيران الإسلامية.ونحن مقتنعون بأن مجلس الأمن إنما يعرب عبر هذا القرار عن تأييده الثابت لاتفاق هام يبشر ببزوغ عهد جديد في العلاقات بين مختلف الدول.

وترحب فنزويلا بهذا الاتفاق الهام، وتهنئ جميع الوفود التي شاركت في عملية المفاوضات التي أدت إلى التوقيع على هذه الوثيقة الهامة، وعلى ما تحلت به من دأب وشجاعة وإرادة والتزام سياسي طوال مدة الـ ١٨ شهرا من المفاوضات المكثفة. وتكشف النتائج التي تم التوصل إليها عن أهمية الجهود السياسية والدبلوماسية في إيجاد حل سلمي للأزمة وفقا للمادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة.وتبيّن مرة أخرى أيضا أنه متى ما توفر الالتزام السياسي بين الأطراف، فلا مناص من أن يسود السلام والحوار في مواجهة خطابية دعاة الحرب التي تغذي انعدام الثقة والمواجهة.

ويمثّل هذا الاتفاق انتصارا للدبلوماسية على الحرب.ومن شأن التنفيذ الكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة أن يكفل لجمهورية إيران الإسلامية الحق في ممارسة حقها السيادي في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية بهدف تعزيز استقلالها في مجالي الطاقة والتكنولوجيا.ونحن مقتنعون أيضا بأن هذا الصك سيسهم بشكل إيجابي في انطلاق مرحلة جديدة من العلاقات الدبلوماسية بين إيران والدول الأطراف في الاتفاق على أساس من الثقة والاحترام المتبادلين والالتزام الجماعي بهدف تعزيز السلم والأمن الدوليين.

ويسرنا أن الاتفاقات التي تم التوصل إليها ستمكّن مجلس الأمن في نهاية المطاف من رفع نظام الجزاءات وغيرها من التدابير القسرية المتخذة من جانب واحد والمطبّقة بصورة غير شرعية في مجالات أخرى ذات صلة ببرنامج إيران النووي، بما في ذلك التدابير التي تقيد الوصول إلى الطاقة والسلع والخدمات الاقتصادية والتجارية والمالية والتكنولوجية، في جملة أمور. وقد تركت هذه التدابير جميعا أثرا سلبيا على الشعب الإيراني والدول الأخرى في علاقات التعاون بينها وإيران.ونؤكد مجددا دعمنا وتنفيذنا الكاملين لهذا الجهد التاريخي بهدف تحقيق الرفاه والتقدم للشعب الإيراني.

ونأمل أن يكون الاتفاق الذي تم التوصل إليه إيذانا للبدء بعملية سياسية بعيدة الأثر تمهّد الطريق للتقدم نحو التوصل إلى حلول سلمية للنزاعات الأخرى الجارية في الشرق الأوسط التي تهدد السلام والاستقرار في المنطقة، بما في ذلك فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية وسورية والعراق واليمن وإرهاب المتطرّفين.

في الختام، نعتقد أنه يجب على المجتمع الدولي الآن أن يقدم الدعم وأن يظهر الإرادة السياسية نفسها بغية التوصل إلى منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط بما يتماشى مع مجموعة التدابير المتفق عليها في المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهو أمر ضروري وبالغ الأهمية في تحقيق السلام والاستقرار في تلك المنطقة المضطربة.

السيد إبراهيم (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إعطائي الكلمة لتعليل تصويت ماليزيا على القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) الذي اتخذه المجلس من فوره والذي شاركنا في تقديمه وصوتنا مؤيدين له. في البداية، تود ماليزيا أن تهنئ الوفود المسؤولة على التوصل إلى هذا الاتفاق التاريخي، وهي الاتحاد الروسي، ألمانيا، الصين، فرنسا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وبطبيعة الحال جمهورية إيران الإسلامية.

نسجل في محضر الجلسة تقديرنا لتلك الوفود على التزامها الثابت بدعم المبادئ الرئيسية للمشاركة البناءة والحوار والدبلوماسية بحسن نية خلال المفاوضات الصعبة. إن خطة العمل الشاملة المشتركة التي أقرها المجلس في القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) خطوة إيجابية تبشر بالخير بالنسبة للجهود الدولية الرامية إلى تحسين الأمن النووي. ونتطلع إلى قيام جميع الأطراف المعنية بالتنفيذ الفوري والبنّاء لخطة العمل.

ونرى أن الاتفاق الذي تم التوصل إليه في ١٤ تموز/يوليه تفاهم في غاية الأهمية يؤكد مجددا مبدأ الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية، وفي نفس الوقت يبدو أنها تحقق التوازن من حيث الشواغل بشأن الانتشار على النحو المنصوص عليه في النظام المنشأ بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وما زالت ماليزيا مقتنعة بأن نظام معاهدة عدم الانتشار تؤدي دوراً محوريا في الجهود الرامية إلى وقف انتشار الأسلحة النووية، فضلاً عن أنها تشكل إحدى الدعائم الأساسية لمواصلة نزع السلاح النووي العام والكامل. إن عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي وجهان لعملة واحدة. وفي هذا الصدد، نكرر مناشدة جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية بأن تنشط الجهود الرامية إلى تنفيذ التزاماتها بموجب ركيزة نزع السلاح في نظام معاهدة عدم الانتشار، بما في ذلك من خلال اتخاذ خطوات للحد من مخزونات الأسلحة النووية وخفض الاستعداد التعبوي لمنظومات الأسلحة النووية، من بين أمور أخرى.

إن ماليزيا، بوصفها عضواً في لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، تتوق إلى العمل مع سائر أعضاء المجلس في تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة بهدف العمل في نهاية المطاف باتجاه رفع جميع جزاءات الأمم المتحدة المفروضة على جمهورية إيران الإسلامية. وتأمل ماليزيا في أن يُساهم النجاح في تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة مساهمة إيجابية في إحلال السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وخارجها.

السيد لارو (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): نود أن نبدأ بتهنئة الأطراف – جمهورية إيران الإسلامية، الاتحاد الروسي، ألمانيا، الصين، فرنسا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي – على الاتفاق التاريخي الذي تم التوصل إليه في الأسبوع الماضي بشأن البرنامج النووي الإيراني. هذا الاتفاق انتصار للدبلوماسية. فهو يثبت أنه على الرغم من صعوبة الموضوع، يمكن للمفاوضات أن تحقق نتائج بالالتزام والتصميم.

صوتت نيجيريا مؤيدة للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) لأننا مقتنعون بأنه سيساعد في عملية تنفيذ الاتفاق. تنص خطة العمل الشاملة المشتركة بوضوح على التزامات الأطراف. ونحضها على تنفيذ الخطة بشفافية وحسن نية.

نغتنم هذه الفرصة مرة أخرى لنؤكد من جديد دعمنا للاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وفقاً للمادة الرابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

السيد لوكاس (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): يتشرّف جدا الوفد الأنغولي بالمشاركة في هذه الجلسة لمجلس الأمن والتصويت على القرار التاريخي ٢٢٣١ (٢٠١٥)، الذي يمثل انتصارا لتعددية الأطراف والتفاوض وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية. إن الاتفاق الذي صادق عليه المجلس من فوره دليل واضح على أنه يمكن التوصل إلى الحلول التفاوضية، مهما كانت صعبة أو معقّدة، لأي مشكلة سياسية إذا أظهرت

الأطراف إرادة سياسية والتزاماً بالبحث عن حلول سلمية وتجنبت اللجوء إلى الوسائل العسكرية.

ينطوي الاتفاق الحالي على ميزة إضافية وخاصة لأن الدبلوماسية ما برحت طيلة سنوات عديدة تُجهض في جميع نزاعات الشرق الأوسط. تستحق الولايات المتحدة، والصين، وفرنسا، وألمانيا، والمملكة المتحدة، والاتحاد الروسي، والاتحاد الأوروبي، وجمهورية إيران الإسلامية كل الثناء منا لتمكنها من التوصل إلى هذا الإنجاز الممتاز باختتام خطة العمل الشاملة المشتركة التي تعتبر مساهمة في بناء الثقة بالطابع السلمي البحت لبرنامج إيران النووي. ونأمل أن يحقق تنفيذ خطة العمل أفضل النتائج الممكنة، وأن تصادق على الاتفاق البرلمانات الوطنية للدول الموقعة عليه، وأن تضطلع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بدورها المستقل والأساسي في التحقق من الامتثال لاتفاق الضمانات وأن يتم رفع الجزاءات المفروضة على إيران وفقاً لأحكام خطة العمل الشاملة المشتركة.

كنا نتوقّع - أو بالأحرى كنا نحبذ - أن تمكِن عملية التفاوض المضنية والمدروسة بعناية من تحقيق أعلى درجة ممكنة من تفهم كل طرف لآراء الآخر وتوقعاته، للتمكين من بناء الثقة المتبادلة وقدح زناد التغيير، أي دخول عامل ابتكاري قد يبتدع دينامية جديدة للمنطقة بأسرها. ومع ذلك، وفي ظل البيئة الحالية للشرق الأوسط، فإن اختتام - أو افتتاح - البرنامج النووي الإيراني المشتت للانتباه، بعد عملية تفاوض طويلة ومعقدة كهذه بين الدول الكبرى الرئيسية، أي الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، وقوة إقليمية مؤثرة، لا تؤدي إلا إلى نتيجة محدودة. والآن نريد المزيد. فشعوب المنطقة تستحق أكثر من ذلك. ويجب أن تعقب الاتفاقات التي تم التوصل إليها حتى الآن مبادرات ممتازة أخرى تعالج المسائل الإقليمية العصيبة جداً.

ونرى أنه يجدر بالأعضاء الدائمين بذل المزيد من الجهود بتسخير ديناميات التفاوض التي فتح البرنامج النووي الإيراني الباب أمامها لمدّ الجسور إلى البلدان الإقليمية وبلدان المنطقة لمعالجة الحروب التي تدور رحاها بالوكالة وحالات الأزمة الخطيرة وحلها، وهي حالاتي تؤثر على المنطقة، أي الحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، والحرب السورية، والصراع في اليمن، والقضية الفلسطينية، وإنشاء إطار سياسي لرأب الصدع بين البلدان ذات الأغلبية السنية وذات الأغلبية الشيعية في الشرق الأوسط.

ونرى أن إنشاء ديناميات جديدة في منطقة الشرق الأوسط بأسرها تتجاوز مسائل عدم الانتشار وتحديد الأسلحة، سيكون الإنجاز الأكبر والإرث الأكثر قيمة للعملية التي نعطيها دفعة اليوم باتخاذ هذا القرار التاريخي.

السيدة ياكوبونيه (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): ترحّب ليتوانيا باتخاذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) بالإجماع بشأن خطة العمل الشاملة المشتركة التي أقرها الاتحاد الأوروبي، ومجموعة الدول الأوروبية الثلاث/الاتحاد الأوروبي + الدول الثلاث وجمهورية إيران الإسلامية في ١٤ تموز/يوليه.

ونعتقد اعتقادا راسخا أن هذا الاتفاق، استناداً إلى تنفيذ إيران للتغييرات الضرورية في برنامجها النووي مقابل رفع الجزاءات التدريجي، يقدم مسارا حقيقيا ودائما ويمكن التحقق منه لحل النزاع الذي امتد أكثر من عقد. كما يمثل انتصارا للتعددية والدبلوماسية الدولية، إذ أثبت أن الضغط المستمر من المجتمع الدولي، بما في ذلك من خلال الجزاءات التي تفرضها الأمم المتحدة وتنفيذ الدول الأعضاء لها على نحو كامل، يمكن أن يهيئ الظروف التي تدفع بالأطراف إلى طاولة المفاوضات وتبقيهم منخرطين بحسن نية وفي روح توفيقية.

وتشيد ليتوانيا بمثابرة وتصميم جميع المشاركين في هذا المسعى الدبلوماسي الاستثنائي. وعلى وجه الخصوص، ننوه بالدور التنسيقي الأساسي الذي اضطلعتا به الممثلتين الساميتين للاتحاد الأوروبي المعنيتين بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية

السابقة والحالية. وبما أن الهدف الأساسي من الاتفاق هو كفالة ثقة المجتمع الدولي في التدبير السلمي لبرنامج إيران النووي، فالتنفيذ الكامل لتدابير الشفافية والتحقق الشاملة أمر لا غنى عنه في ضمان النجاح. إن موافقة إيران على تنفيذ البروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات الشاملة وكذلك المزيد من تدابير الشفافية المتوخاة في خطة العمل ستقدم للوكالة الدولية للطاقة الذرية أدوات قوية لتنفيذ مراقبتها المستمرة وستمنح الوكالة إمكانية واسعة النطاق للوصول إلى مواقع إيران النووية. ونرحب أيضا بخريطة الطريق التي اتفقت عليها الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإيران في ١٤ تموز/يوليه التي تنص على إطار زمني محدد لتوضيح المسائل المعلقة السابقة والحالية بحلول نهاية هذا العام.

إضافة إلى تدابير التحقق الصارمة، ستظل إيران تخضع لالتزامات ملزمة قانونا بموجب الميثاق للامتثال للحظر المفروض على الأسلحة والامتناع عن الأنشطة المتصلة بالقذائف التسيارية. كما سيظل حظر السفر وتجميد الأصول قائما، بينما سيواصل المجلس المشاركة بنشاط في رصد تنفيذ خطة العمل. وأخيرا، سيعاد فرض جميع الجزاءات الحالية في حالة حدوث عدم وفاء ملحوظ من جانب إيران فيما يتعلق بالتزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة.

وفي الختام، تعتقد ليتوانيا أنه إذا نفذت خطة العمل الشاملة المشتركة بالكامل وبحسن نية، فإنها ستصبح عنصرا حاسما في بناء الثقة بين إيران والمجتمع الدولي، وستفتح الأبواب أمام تحسن مستمر في العلاقات مع إيران وستسهم بشكل إيجابي في تحقيق السلام والاستقرار الإقليميين والدوليين.

السيد شريف (تشاد) (تكلم بالفرنسية): تود تشاد أن تنضم للمتكلمين السابقين في الترحيب بتوقيع جمهورية إيران الإسلامية في فيينا في ١٤ تموز/يوليه وبلدان الخمسة زائدا واحدا والاتحاد الأوروبي على خطة العمل الشاملة المشتركة بشأن برنامج إيران النووي. وتنوه تشاد بالبيان المشترك للأطراف الذي يهدف إلى تعزيز الشفافية وتهيئة مناخ مفضي إلى تنفيذ خطة العمل. وتحثهم تشاد على تنفيذ التزاماتهم تنفيذا تاما وبحسن نية.

من الأهمية بمكان التذكير بأن خطة العمل، التي أقرها مجلس الأمن من فوره في القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، هي نتيجة لعملية طويلة. إن نص الاتفاق ضخم يتكون من أكثر من ١٠٠ صفحة وخمسة مرفقات. إن تعقيد وطول المفاوضات يبين بوضوح أن الأطراف تحلت بذهن منفتح وبالمثابرة للتغلب على أوجه عدم اليقين والصعوبات طوال العملية. وتود تشاد أن تهنئ جميع القادة والساسة والدبلوماسيين والخبراء من جميع الأطراف على الشجاعة والتصميم والفطنة والحكمة التي أبدوها للتوصل إلى حل لمسألة البرنامج النووي الإيراني عن طريق التفاوض. ونشاطرهم الشعور الارتياح لتمكنهم من التوصل إلى اتفاق لم يتم التوصل إليه في المفاوضات السابقة، لأكثر من ١٢ عاماً. وندعم الجهود المستقبلية الرامية إلى تنفيذ الاتفاق الذي تم التوصل إليه في ١٤ تموز/يوليه. وتؤمن تشاد بفضيلة الحوار والسلام، ولذلك صوتنا تأييدا للقرار الذي اتخذ للتو. ويرمز اتخاذه بالإجماع إلى انتصار الدبلوماسية والمبادئ النبيلة المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة التي تدعو إلى التسوية السلمية للخلافات دون اللجوء إلى التهديد أو استعمال القوة.

وفي إطار ذلك النهج، نود أن نعرب عن تقديرنا لقيادة الولايات المتحدة ونهج قادتها الجديد الذي يركز على الحوار والسلام والاستقرار في أنحاء العالم. في ذلك الصدد، نتفق تماما مع ما قاله الرئيس أوباما حينما حصل على جائزة نوبل للسلام، في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ في أوسلو:

”لا يمكن أن تفضي الجزاءات دون تواصل – الإدانة دون نقاش – إلا إلى وضع راهن معوق“.

إن تشاد تتوقع أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية سترصد احترام الاتفاقات بشأن الضمانات وتنفيذ إطار التعاون المتفق عليه مع إيران في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، بما في ذلك خريطة الطريق لتوضيح المسائل العالقة السابقة والحالية. ومن هذا المنطلق، تشجع تشاد الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإيران على التعاون الكامل لكفالة التنفيذ الشامل والناجح لخطة العمل الشاملة المشتركة. ونأمل أيضا في الرفع الكامل للجزاءات والإجراءات المنفذة عملا بالأحكام ذات الصلة من شتى القرارات التي اتخذها المجلس في الفترة بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠١٥ المتعلقة بإيران عقب تلقي مجلس الأمن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي يؤكد اعتماد البلد لتنفيذ جميع التدابير المحددة في خطة العمل.

ونود أن نؤكد مجددا أن إيران، شأنها في ذلك شأن جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لها الحق في تطوير وإجراء بحوث وإنتاج الطاقة النووية للأغراض المدنية. ونأمل أن يمكن الاتفاق الموقع في ١٤ تموز/يوليه إيران من الانضمام إلى مجتمع الأمم وضمان إسهامها في توطيد التعاون الدولي وتعزيزه. في عالم مهدد بالنزاعات ينبغي الترحيب بكل إسهام في صون السلام والأمن الدوليين.

وفي الختام، نود أن نعرب مجددا عن تشجيعنا ودعمنا لجميع الأطراف في اتفاق فيينا في ١٤ تموز/يوليه. وندعوها إلى احترام الالتزامات التي تم التعهد بها وأن تواصل إجراء الحوار حتى الانتهاء من تنفيذ خطة العمل. وتحلم تشاد، التي وقعت وصدقت على معاهدة بليندابا، الأمر الذي يجعل أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية، بعالم خال من أسلحة الدمار الشامل، حيث لا نقوم باستخدام العلوم النووية والبحوث التكنولوجية إلا للأغراض السلمية. ولذلك، نود أن ننوه بالشعار الوجيه للغاية لكنه للأسف إمبريالي جدا ”الطاقة النووية للجميع، والأسلحة النووية ليست لأحد“.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي وزير خارجية نيوزيلندا.

قدمت لنا اليوم الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، والاتحاد الأوروبي وألمانيا وإيران اتفاقا، إذا ما نفذ على نحو كامل، سيوفر حلا شاملا وطويل الأجل للمسألة النووية الإيرانية. ويمثل الاتفاق التاريخي حقاً الذي تم التوصل إليه في فيينا انتصارا للدبلوماسية والتعاون على المواجهة وانعدام الثقة. تشيد نيوزيلندا بجميع الأطراف لمواصلة المسيرة بدأب خلال المفاوضات المعقدة والصعبة.

ومن الأهمية الحاسمة بمكان الآن كفالة تنفيذ الاتفاق على نحو كامل وبسرعة وعدم السماح للأخطاء الصغيرة وسوء الفهم بتعطيل العملية.

نحض جميع الأطراف على القيام بهذه المهمة بنفس الروح البناءة التي أدت إلى التوصل إلى هذا الاتفاق، ونشجع إيران على أن تتصرف بسرعة لتنفيذ تدابير الشفافية وأن تُمكن الوكالة الدولية للطاقة الذرية من الوصول إلى المواقع المعنية.

إننا باتخاذنا اليوم للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، نُضفي قوة قانونية دولية على الاتفاق الذي تم التوصل إليه في فيينا، ونوسع نطاق الالتزامات التي تشمل جميع عضوية الأمم المتحدة. تؤيد نيوزيلندا التعقيبات التي أدلت بها الممثلة السامية موغريني التي قالت بأن هذه صفقة جيدة للجميع – جيدة بالنسبة للأطراف التي وقعت عليها وبالنسبة لبقية المجتمع الدولي. وللأسف لم يتبق لدينا إلا بضعة أيام قليلة جدا ليكون بوسعنا القول أن الدبلوماسية البناءة والصبورة قد نجحت في سد فجوة الخلافات والتغلب على عدم الثقة التي تحتوي بذور النزاع. واليوم نسجل فرصة لتغيير طبيعة العلاقة بين إيران والمجتمع الدولي، ونُذكر أنفسنا بالنهج الصحيح وبأنه بفضل التزام أصحاب المصالح الرئيسيين يُمكن حتى حل القضايا العويصة من خلال الدبلوماسية والحوار. وبما أن المجلس يواجه تحديات

صعبة للغاية تتعلق بعملية السلام في الشرق الأوسط، وسوريا، والعراق، واليمن وليبيا ينبغي أن نجسد هذه الرسالة اليوم.

أستأنف مهامي بوصفي رئيساً لمجلس الأمن.

أعطي الكلمة لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد خوشرو (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): إن اتخاذ مجلس الأمن هذا اليوم للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) يسجل تطورا هاما ونقلة رئيسية في نظر المجلس في برنامج إيران النووي السلمي طيلة السنوات العشر الماضية. إن خطة العمل الشاملة المشتركة ثمرة مجموعة من الجهود المستفيضة التي سعت لنحو سنتين إلى إعطاء الدبلوماسية فرصة وإنهاء اللجوء إلى الضغط والإكراه والتهديدات. ذلك النهج المختلف من الناحية الأساسية، يمثل تحولا عن الطريق الذي تم السير عليه في السنوات السابقة، فقد ساعدنا جميعا على أن نختار أفضل طريق ممكن للخروج من المأزق وأن ننهي أزمة لا لزوم لها ونحقق إنجازا كبيرا لجميع الاطراف المعنية والمجتمع الدولي بأسره.

إن قرار اليوم وخطة العمل التي صادق عليها المجلس توفر أيضا فرصة لإنهاء قرارات مجلس الأمن التي فرضت جزاءات لا مبرر لها على إيران بسبب جهودها في ممارستها حقها. إن الجزاءات لم تكن مرتكزة على شيء إلا على محض تكهنات وتقولات لا أساس لها. و لم يقدم أحد أي دليل على أن برنامج إيران كان غير سلمي. إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي جعلت مرافق إيران تخضع لسجل يحتوي عددا من التفتيشات بيّن دائما أن إيران أوفت تماما بكل التزام من التزاماتها. فعلى سبيل المثال، فيما يتعلق بوتيرة التفتيش، لم يخضع أي بلد إلى درجة من التدقيق أكبر من إيران سوى اليابان، في حين كان لدى اليابان عدد أكبر بكثير من المرافق النووية. في العام الماضي، تجاوزت إيران حتى اليابان في عدد التفتيشات التي خضعت لها.

وهكذا فإن مشاركة مجلس الأمن لم تكن مرتكزة على برنامج أسلحة نووية مريب؛ بل كانت مدفوعة بالهدف المعلن في القرار ١٦٩٦ (٢٠٠٦) والمتمثل في إرغام إيران على تعليق برنامج التخصيب القانوني لديها. إن ذلك الطلب لم يكن غير ضروري وغير مبرر فحسب، ولكنه أيضا جاء متعارضا مع ما خلص إليه بالإجماع مؤتمرا الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠ اللذان نصا على احترام الدول الأعضاء لأنشطتها المتعلقة بدورات الوقود. وقد تجاهل أيضا المطالب المتكررة لأغلبية أعضاء المجتمع الدولي الممثلة في حركة عدم الانحياز.

إن الجزاءات التي فرضها القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) على إيران من خلال القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠) كلها كانت عقوبات فُرضت بسبب رفض الشعب الإيراني قبول ذلك الطلب. إن الشعب الإيراني بانخراطه مع حكومات مجموعة ٣+٣ كانت لديه البصيرة للمضي قدما من دون أن يحيد بصره عن الماضي. لذلك إننا إذ نأمل من مجلس الأمن أن يفتح صفحة جديدة في علاقاته معنا، لا يمكننا أن نقبل أو أن ننسى معاملته السابقة لإيران، بدءا بتقاعسه إزاء عدوان صدام واستخدام الأسلحة الكيميائية واستمراره في تلك المعاملة من خلال نهجه الأخير نحو برنامج إيران النووي السلمي.

من دون شك أن الحل الذي توصلنا إليه يصب في مصالح تعزيز نظام عدم الانتشار النووي برمته، حيث أنه يتضمن ويقر حق إيران في تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية، بما في ذلك أنشطة تخصيب اليورانيوم والبحوث والتطوير على أراضيها. إن حقوق والتزامات الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، كما هو الحال في ظل أي نظام دولي آخر، لا بد من أن تسير يدا بيد. لا يمكن الوفاء بالالتزامات وبهذه الأنظمة، بما في ذلك معاهدة عدم الانتشار، ولا يمكن استدامتها إلا إذا تم إعمال هذه الحقوق أيضا. ولا يمكن لأي تهديدات أو جزاءات أو حرب أن تعمل على استدامة معاهدة عدم الانتشار في الأجل الطويل إذا ما أخفقت الدول الكبرى في الوفاء بجميع هذه الركائز الثلاث، بما في ذلك نزع السلاح

النووي الكامل، وحق الجميع في استخدام الطاقة النووية، وإذا ما جرت مكافأة غير الأطراف في المعاهدة على تعنتها.

إن حكومتي إذ تتطلع إلى المستقبل، تأمل من خطة العمل الشاملة المشتركة والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) أن يكونا بشير فتح صفحة جديدة في العلاقة بين إيران ومجلس الأمن والمشاركين في خطة العمل. إن إيران قادرة على الوفاء وفاء كاملا بالتزاماتها ومستعدة لذلك بموجب خطة العمل لأنها قطعت التزاما بالفعل بالفتوى الصادرة عن المرشد الأعلى الذي أعلن أن جميع أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما الأسلحة النووية حرام، أو ممنوعة، وهو أيضا مبدأ في فقه الدفاع لدى إيران. ونأمل من شركائنا ومن المجلس فعل الشيء نفسه فيما يتعلق بالتزاماتهم بموجب ذات الوثائق.

إن الرغبة التي أعرب عنها المجلس لبناء شراكة جديدة مع إيران، وتشجيعه جميع الدول الأعضاء على التعاون مع إيران في إطار خطة العمل في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية والمشاريع المتصلة بها، وتشديده على أن خطة العمل يمكن أن تساعد على تعزيز وتيسير تطوير اتصالات اقتصادية وتجارية طبيعية وإقامة تعاون مع إيران كلها دلائل إيجابية ومشجعة.

بينما تركز هذه الصفقة على المسألة النووية، تتوقع إيران أن يكون لديها آثار إيجابية على المنطقة وعلى المجتمع الدولي بأسره تشمل ما يلي. أولا، إن إبرام الصفقة على أساس الاحترام والتفاهم المتبادلين يمثل انتصارا هاما للدبلوماسية على أسلوب الضغط والإكراه الذي مورس على إيران والذي لم يحقق أي نتائج طيلة ٣٧ عاما خلت. لقد عززت تلك الصفقة من إيماننا بالدبلوماسية بوصفها الطريق الرشيد لحل الخلافات في عالمنا المترابط، وأثبتت أن الدبلوماسية قادرة على العمل وتسمو فوق الحرب والتوتر. لذلك فإنها تبعث برسالة واضحة للذين ما زالوا يعتقدون أن بوسعهم تحقيق أي شيء من خلال القوة والإكراه.

ثانيا، إن خطة العمل المشتركة تنطوي على إمكانية إحداث تطورات كبيرة في المنطقة تهدف إلى تحقيق درجة أكبر من التعاون والتنسيق في التصدي للقضايا الحقيقية الراهنة. لذلك نأمل أملا وطيدا في أن يساعد ذلك في طي صفحة في منطقتنا تُمكِّن البلدان من رص صفوفها، والكفاح بحزم ضد التطرف العنيف، والتحرك قدما صوب تحقيق قدر أكبر من التعاون في التصدي للمخاطر الجسيمة التي تواجه المنطقة والعالم. وفي حين أن كل بلد في المنطقة لديه مصلحة كبيرة في هزيمة الإرهاب، والتطرف العنيف والطائفية، يواجه المشتركون في خطة العمل تحديات مماثلة تتعلق بأمنهم من هذه الظواهر.

وبعد أن أُسدل الستار على المسألة النووية، فقد أصبحنا أحرارا الآن لكي نركز على المسائل الحقيقية، فضلا عن العمل على تحسين بيئة مواتية للتعاون بين جميع الجهات الفاعلة على نطاق أوسع والاستفادة منها.

ثالثا، في أعقاب هذه التطورات الكبرى في المنطقة، فإننا نؤكد مجددا لجيراننا وأصدقائنا في الخليج الفارسي وفي المنطقة برمتها أن إيران على استعداد للتعاون معهم جميعا بحسن نية وعلى أساس الاحترام وحسن الجوار والأخوة المتبادلة. ولا تزال لدينا الكثير من التحديات المشتركة التي ينبغي التصدي لها في منطقتنا، إلى جانب الكثير من الفرص التي ينبغي أن نستفيد منها. وقد حان الوقت لنبدأ العمل معا في التصدي لتحدياتنا الهامة والمشتركة، التي تشمل التطرف العنيف قبل أي شيء آخر.

رابعا، لقد فعل النظام الإسرائيلي – وفقا لسياسته العامة التي تؤجج التوتر في المنطقة – كل ما في وسعه لتخريب أي جهد يرمي إلى حل الأزمة المتعلقة ببرنامج الطاقة النووية الإيراني وهزيمة ذلك الجهد.وبذلك، فقد أثبت إسرائيل مرة أخرى أنها لا ترى مصلحة لها في تحقيق السلام في منطقتنا، وإنما ترى فيه تهديدا وجوديا لها.وتصب كراهية إيران التي تسعى إسرائيل لنشرها في المنطقة وخارجها أيضا في ذلك الغرض الشائن. وبالتالي، فإننا ننبه أصدقاءنا وجيراننا لمغبة الوقوع في تلك المصيدة.

وفي هذا السياق، فإنه ليس من المستغرب أيضا أن يظل النظام الإسرائيلي العقبة الوحيدة في طريق إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وهو المفهوم الذي بادر بلدي بطرحه قبل أكثر من ٤٠ عاما وما فتئ يدعو إليه منذ ذلك الحين. ونرى أن مخزونات الرؤوس الحربية النووية التي كدّسها النظام الإسرائيلي تشكّل تهديدا خطيرا للسلام والأمن في منطقتنا غير المستقرة، وأنه ينبغي أن يفي مجلس الأمن بمسؤوليته الرئيسية المنصوص عليها بموجب ميثاق الأمم المتحدة، وأن يتخذ الإجراءات اللازمة لإنهاء هذا التهديد.

وفي الختام، أود أن أذكّر بأن إيران - وهي دولة ذات ثقافة وحضارة تتمتعان بثراء هائل - قد شهدت عواصف هائلة وهي تسعى على نحو ثابت للحفاظ على استقلاليتها وهويتها، وأنه لم يتحقق لها ذلك عن طريق قمع الآخرين أو التخلي عن التزاماتها .لقد استند الصمود الذي أبداه وفد بلدنا خلال المفاوضات إلى حقيقة أننا لا نقبل سوى الالتزامات التي يمكننا الوفاء بها. ومثلما تلتزم إيران التزاما ثابتا بالوفاء بالتزاماتها، فإننا نتوقع أن يفي نظراؤنا أيضا بالتزاماتهم. ولا يمكننا أن نكفل سيادة الدبلوماسية على النزاعات والحروب في عالم يحفل بالعنف والمعاناة والقهر إلا بالوفاء بالالتزامات وإبداء حسن النية واتّباع النهج الصحيح .وفي هذا السياق، فإن خطة العمل الشاملة المشتركة توفر أساسا متينا للمزيد من تفاعل الدبلوماسية بطريقة أكثر فعالية.

وأود أن أشكر السفراء الذين يؤيدون خطة العمل هذه، فضلا عن البلدان التي ساعدت في التوصل إلى هذا الاتفاق. وأود أن أرد بإيجاز على بعض الاتهامات التي لا أساس لها من الصحة التي أثارها بعض المتكلمين في جلسة اليوم. إن من المفارقات أن يتهم سفير الولايات المتحدة حكومة بلدي بالإرهاب وزعزعة الاستقرار في المنطقة. إن هذا البلد الذي غزا بلدين في منطقتنا وهيأ الظروف المواتية لنمو الإرهاب والتطرف ليس في وضع يمكّنه من توجيه اتهامات كهذه إلى بلدي، بل إن الإجراءات المتهورة العاجزة التي ما فتئت تتخذها الولايات المتحدة في منطقتنا على مدى سنوات عديدة إنما هي من صميم الكثير من التحديات التي ما زلنا نواجهها في منطقتنا. وإيران بلد مستقر في منطقة غير مستقرة. وإذ نسعى للحفاظ على الاستقرار في بلدنا، فإننا نسعى أيضا إلى تعزيز الاستقرار في المنطقة بأسرها، فضلا عن مساعدة جيراننا على تحقيق الاستقرار والتعاون على نحو يؤدي إلى تحقيق تلك الغاية.

ختاما، أود أن أبلغكم، السيد الرئيس، أن وفد بلدي، سيحيل - بناء على تعليمات من حكومة بلدي - البيان الذي أدلت به جمهورية إيران الإسلامية في أعقاب الإجراء الذي اتخذه مجلس الأمن اليوم، بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد ماير - هارتنغ.

السيد ماير - هارتنغ (تكلم بالإنكليزية): لقد طلبت إليّ الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، السيدة فيديريكا موغريني، أن أنقل الرسالة التالية إلى مجلس الأمن:

”إن الاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن خطة العمل الشاملة المشتركة في فيينا في ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٥ بين ألمانيا، الصين، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية، بدعم من الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المعنية بالسياسة الخارجية والأمنية، ذو طابع تاريخي.

”ويمثّل هذا الاتفاق في حال تنفيذه، خاتمة لجهود دبلوماسية ما فتئت تبذل على مدى طويل، بغرض التوصل إلى حل شامل سلمي ودائم للمسألة النووية الإيرانية، ومن شأنه أن يوفر التأكيدات اللازمة على الطابع السلمي حصرا للبرنامج النووي الإيراني من جهة، ورفع الجزاءات المفروضة عليها من جهة أخرى. وبذلك، فإنه يمثّل إنجازا هاما وتتويجا للجهود الدبلوماسية الدؤوبة التي بذلتها جميع الأطراف.

”وإن من المناسب أنه قد تم أبرم هذا الاتفاق في فيينا التي انطلقت منها كل تلك الجهود قبل ١٢ عاما، حين بدأت الوكالة الدولية للطاقة الذرية النظر في احتمال وجود أنشطة نووية إيرانية غير معلنة. ومنذ ذلك الحين، توالت المفاوضات على مدى الكثير من الأشهر والسنوات، التي اتسمت بالصعوبة في بعض الأحيان. ومن أهم المعالم البارزة في تلك العملية اتفاق جنيف المؤقت لعام ٢٠١٣، الذي وفر تنفيذه بطريقة سلسة الوقت والحيز اللازمين لعملية التفاوض المعقدة التي تلت ذلك الاتفاق. وأسفر ذلك عن اتفاق لوزان في نيسان/أبريل ٢٠١٥، الذي حدد المعايير المطلوبة لإبرام الاتفاق النهائي.

”لقد اتسمت صيغة الاتحاد الأوروبي – مجموعة الثلاثة والاتحاد الأوروبي + مجموعة الثلاثة (E-3/EU+3) بالفعالية بشكل خاص. وفي رأينا أن الاتحاد الأوروبي، وخاصة عبر الممثلة السامية، قد تمكّن من الاضطلاع بدور حاسم في تيسير الاتفاق. وعلى امتداد العملية بأسرها، ظل الاتحاد الأوروبي ميسرا ومديرا للمناقشات، بل تولى في المراحل النهائية مهمة صياغة نص خطة العمل الشاملة المشتركة ومرفقاتها. ومن الصعب أن نتصور جهة فاعلة أخرى كان بوسعها القيام بذلك. وكان الحفاظ على وحدة المجموعة وتركيزها على تحقيق الهدف المشترك عنصرا أساسيا من عناصر النجاح. ويعود الفضل في ذلك إلى جميع الذين شاركوا في مواصلة التزامنا بالتوصل إلى اتفاق يحقق المنفعة المتبادلة. ويدل عدم الوفاء بالموعد النهائي المفروض ذاتيا عدة مرات على صواب الرأي المشترك القائل بأن التوصل إلى اتفاق مجد أفضل بكثير من مجرد إبرام اتفاق سريع وقصير الأجل.

”وهذا الاتفاق جيد ودائم ويمكن التحقق منه. وقد وافقت إيران على إدخال تغييرات على برنامجها النووي. وستتمكن الوكالة الدولية للطاقة الذرية من الوصول اللازم لتقرر ما إذا كانت إيران قد أتمت تلك الإجراءات المتفق عليها، فضلا عن الكشف عن أي انتهاكات للاتفاق في المستقبل. وفي المقابل، سيتم رفع الجزاءات المفروضة على إيران على مراحل. وتحدد مرفقات خطة العمل بالتفصيل ما هو مطلوب من جانب جميع الأطراف، وتوفر الوضوح اللازم لتيسير تنفيذ الاتفاق. وجنبا إلى جنب مع النتيجة التي ستتوصل إليها الوكالة الدولية في ذلك الصدد، سيسهم التنفيذ الكامل من جانب إيران لالتزاماتها بموجب خطة العمل في بناء الثقة في الطابع السلمي الصرف للبرنامج النووي الإيراني.

”وإن من الضروري أن تعمل جميع الأطراف الآن نحو تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة هذه. ويمثل القرار الذي اتخذه مجلس الأمن اليوم عنصرا أساسيا في هذه العملية. وعلى النحو المتفق عليه في فيينا، سيؤيد الاتحاد الأوروبي القرار في ختام اجتماعات مجلس الشؤون الخارجية المنعقدة في اللحظة التي نتكلم فيها. ويعتزم الاتحاد الأوروبي أيضا الموافقة على خطة العمل الشاملة المشتركة، وهو ملتزم بالتقيد بأحكامها، فضلا عن متابعة خطة التنفيذ المتفق عليها.“

وفي الواقع، ستُنفّذ إجراءات الاتحاد الأوروبي والتزاماته المتصلة برفع الجزاءات بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة وفقاً للجدول الزمني والطرائق المحددة في الخطة. وعلى نحو ما تنص عليه الخطة، سيدخل إنهاء تنفيذ الجزاءات الاقتصادية والمالية حيز النفاذ ما أن تتحقق الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أن إيران قد نفذت جميع التزاماتها ذات الصلة بالمجال النووي. وفي الوقت الحاضر، تم تمديد العمل بأحكام خطة العمل المشتركة المتفق عليها في جنيف في عام ٢٠١٣ لمدة ستة أشهر أخرى، لتشمل الفترة الممتدة إلى حين تحقق الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أن إيران اضطلعت بالتزاماتها.

وستواصل الممثلة السامية للاتحاد المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية دورها الداعم والتنسيقي خلال مرحلة تنفيذ خطة العمل. وتأمل الممثلة السامية وتتوقع أن يفتح هذا التطور الإيجابي الباب أمام التحسن المطرد في العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء وإيران، فضلاً عن تحسن العلاقات الإقليمية والدولية، وأن يشكل الأساس لمنطقة أكثر استقراراً وأمناً في الأجل الطويل. ومن الضروري أن يغتنم الجميع هذه الفرصة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا.

السيد براون (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): إن خطة العمل الشاملة المشتركة، التي تم التوصل إليها في فيينا وأقرها اليوم مجلس الأمن في القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، خطوة هامة، وربما تكون تاريخية، نحو إنهاء النزاع المستمر منذ عقد بشأن برنامج إيران النووي. وعلى هذا النحو، فهي تنطوي على إمكانية التخفيف من الشواغل المتعلقة بالسلام والأمن في المنطقة وخارجها. وأودّ أن أتناول أهميتها بإيجاز من ثلاث زوايا مختلفة.

أولاً، تعتقد ألمانيا اعتقادا ً راسخاً بأن الاتفاق يحدّ بالفعل من خطر سباق تسلح نووي. وبعد مفاوضات طويلة وصعبة، توصّلت مجموعة ٣+٣ والاتحاد الأوروبي إلى إطار ذي مصداقية من شأنه منع إيران من حيازة أسلحة نووية. وقد التزمت إيران بقيود تقنية شاملة وبنظام شفافية غير مسبوق يسمح لنا باستبعاد أي أنشطة نووية سرّية.

لا يقوم هذا الاتفاق على الثقة أو حسن النية وحسب؛ فقد وضعنا مجموعة فريدة وطويلة الأجل من تدابير بناء الثقة. وستجري مراقبة صارمة لكل ما اتفقنا عليه. وهناك آلية ارتداد قوية للجزاءات ستكون بمثابة حافز إضافي لإيران للتقيد بالتزاماتها. ومن الأهمية بمكان الآن تنفيذ الاتفاق بفعالية. وستؤدّي الوكالة الدولية للطاقة الذرية دوراً هاماً في هذا الصدد. وفي مقابل القيود النووية، ستستفيد إيران من التخفيف المبكر والشامل للجزاءات. إن القرار الذي اتخذ اليوم هو خطوة حاسمة في الاتجاه الصحيح.

ثانياً، يتيح الاتفاق أيضاً فرصاً سياسية كبيرة لإيران. إنه يجسد خياراً جوهريا للحكومة الإيرانية. إنه تعبير عن النية في أن تكون جزءاً بنّاءاً من المجتمع الدولي. وعلى إيران الوفاء بذلك الالتزام. ونعرب عن أملنا في أن تغتنم إيران، بوفائها بالاتفاق، هذه الإمكانية لتحقيق تحسّن في مجالات أخرى كذلك، من الحريات المدنية إلى حقوق الإنسان ومراعاة الشواغل الأمنية الإقليمية.

وأخيراً، يحدونا الأمل في أن يكون للاتفاق الذي تم التوصل إليه في فيينا أثر إيجابي على العلاقات بين إيران والاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء – وأن يحسّن علاقات إيران الإقليمية والدولية. كما نأمل أن يفتح الباب أمام سياسة خارجية إيرانية بناءة بقدر أكبر، وأن يسهم في نهاية المطاف في تحقيق المزيد من الأمن والاستقرار في المنطقة.

لقد أثبت الاتفاق الذي تم التوصل إليه في فيينا في ١٤ تموز/يوليه أن النزاعات المعقدة والتي طال أمدها يمكن أن تحل سلمياً إذا كان هناك ما يكفي من الشجاعة والإرادة السياسية. إنه انتصار للدبلوماسية ولمبادئ الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لم يعد هناك أسماء أخرى على قائمة المتكلمين.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.